الطائفية
في الوطن العربي (٤)

طبيعة الطائفية في السودان ومستقبلها

سعيد عكاشة

عانى السودان منذ استقلاله عامَ ١٩٥٦ العديدَ من الصراعات التي مزّقتْه، وتسببتْ في اندلاع حروب أهلية، وظهور نزعات انفصالية في بعض أجزائه ولم يكن ذلك أمرًا غريبًا في بلَد يتوزّع سكّانُه بين ديانات مختلفة (الإسلام والمسيحية وأديان تقليدية)، ويضم ٥٦ جماعة عرقية و٧٥٠ قبيلةً ففي واقع متنوع عرقيّاً ودينيّاً وثقافيّاً على هذه الشاكلة، وفي ظل قوة الولاءات الأولية (القبليّة على وجه الخصوص)، كان تعثُّر بناء الدولة القومية أمرًا منطقيّاً وقد ساعد على ذلك أنّ القوى السياسية التي حكَمت السودانَ بعد الاستقلال ظلت صدًى للانقسامات الأولية؛ بل إنّها، بدلاً من أن تسعى إلى تجاوز هذه الانقسامات، عملتْ على دعمها على حساب محاولات إنشاء هويةٍ قوميةٍ جامعة.

وإذا كان تعبيرُ «الطائفية» في جذوره اللغوية لا يعني سوى القلّة العددية لكيانات مختلفة متعددة في خصائصها؛ وإذا كان هذا المفهوم قد اكتسب دلالاتٍ عرقيةً أو دينيةً في الوقت الراهن وأصبح يشير بشكلٍ أوضح إلى الفاعلية الخاصة بالأقلية العددية والمنفصلة عن فاعلية المجموع؛ فإنّ الأمر في السودان على خلاف هذا المعنى النظري. فقد لعبت «الطائفية» ـ بمعنى محدَّد ـ دورًا إيجابيّاً في بناء هوية جماعية في مواجهة الانقسامات القبلية، وفي مواجهة التدخّلات الأجنبية قبل ظهور الدولة الحديثة والطائفية في السودان عنت تاريخيّاً شيئًا أشبهَ بالطُّرُق الصوفية، ولكنّها تمتّعتْ بتنظيم أكثر إحكامًا. ومن بين عشرات الطوائف أو الطرق، ظلت طائفتا الأنصار (المهدية) والختمية (المرغنية) هما الأكثرَ تأثيرًا في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والحراك السياسي داخل السودان الحديث.

فالطائفة المهدية اكتسبتْ قوتَها وشرعيتَها من قيادتها للكفاح المسلَّح ضد الاستعمار الإنجليزي في أُخريات القرن التاسع عشر، وكانت بمعنًى محدّدٍ وسيلةً لكسر محاولات الاحتلال الأجنبي اللعبَ على التناقضات القبلية والعرقية بتحويل الولاءات السابقة إلى ولاءٍ أعلى تحت شعارات دينية في إطار طائفةٍ محكمةِ التنظيم. أما طائفة الختمية فقد وقفتْ في المواجهة ضد المهدية، وشاركتْ في الحرب ضدها في أخريات القرن التاسع عشر، ولكنّها لعبتْ دورًا مؤثِّرًا في الحفاظ على الهوَية الإسلامية للمجتمع، بغضّ النظر عن موقفها من قضية الكفاح الوطني في مرحلة ما قبل الاستقلال.

ومن دون الخوض في تفصيلات تاريخية عن دور كلٍّ من الطائفتين في الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني قبل الاستقلال عام ١٩٥٦، يمكن القولُ إنّ الطائفتين كلتيْهما قد تمكّنتا من البقاء والهيمنة على التفاعلات السياسيةِ في البلاد بعد الاستقلال، ممثَّلتَيْن في حزبي «الأمة» (حزب طائفة الأنصار) و«الاتحادي» (حزب الختمية). ولم تُسْفر كافةُ التطورات التي جَرَتْ بعد الاستقلال وإلى الآن عن إضعاف قوة الطائفتين أو تأثيرهما في الحياة السياسية إلى الحد الذي يؤدي إلى تلاشيهما بل إنّ معظم الصراعات الناشبة في السودان حاليّاً، رغم كونها صراعاتٍ جهويةً أو مناطقيةً، تدور في جانب منها في إطار التنافس التاريخي بين الطائفتين. فطائفة الأنصار هي الغالبة في شمال السودان أو غربه؛ بينما تجد طائفةُ الختمية قوتَها في مناطق الشرق، ولاسيّما في ولايتَي البحر الأحمر وكسلا، وتقلّ قوتُها نسبيّاً في ولاية القضاريف.

وفي كلّ الصراعات التي شهدها السودانُ، وما يزال يعانيها، سنجد أنّ المنطلق الفكري لكلا الطائفتين كان حاضرًا بقوة. ويبدو ذلك أمرًا منطقيّاً في إطار سعي قادة الطائفتيْن إلى تكريس الوضع القائم عبر دعم هيمنة الطائفة على مؤسسات الحزبين السياسية وعندما تنشب الصراعاتُ داخل أيّ من الحزبين، بين الجناح التقليدي الذي ينتصر للطائفية وبين الأجنحة الحداثية التي تسعى إلى تفعيل آليّات العمل الحزبي والسياسي في إطارٍ ليبرالي، فإنّ الجناح التقليدي يظلّ هو الأقوى والأقدرَ على الخروج من المعركة منتصرًا.

ويعترف الصادقَ المهدي، زعيمُ طائفة الأنصار ورئيسُ حزب الأمة، بصعوبة تجاوز الفكر الطائفي في السودان. ففي حوار أُجري معه ونُشر على موقع حزب الأمة على الإنترنت، ردّ على سؤال فحواه أنّ النظام السياسي الذي ساد في عهده بعد انتفاضة ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٩ لم يكن نظامًا حزبيّاً

سعيد عكاشة

الطائفيـــــة في الوطن العـــربي (٤)

كانت الطائفية إيجابية في السودان حين كانت القوات الاستعمارية تستخدم الولاءات القبلية لتفكيك المقاومة ضدّها، ولكنّها اليوم عائقٌ أمام التطوّر والوحدة.

ديموقراطيّاً بقدْر ما كان نظامًا أوتوقراطيّاً طائفيّاً، فقال «السودان بلادٌ قليلةُ التعليم، ومتخلّفة اجتماعيّاً واقتصاديّاً، ولذلك فإنّ مؤسساتها العامة ستكون مرآةً لهذا التخلف.»

لا تعبِّر هذه الإجابةُ، كما يَظهر، عن قناعة حقيقية، رغم اعترافها بأنّ نظام الطائفة هو نظام متخلِّف فحزب الأمة لا يبدو أنّه يسعى إلى تفكيك الطائفية، بل على العكس ينحو في اتجاه تقويتها، بدليل حرص قيادة الطائفة الزائد على دعم ما يسمّى «هيئة شؤون الأنصار» على حساب حزب الأمة. وكانت هذه الهيئة قد عقدَتْ مؤتمرَها العامّ الأولَ بحضور ٤ آلاف عضو عامَ ٢٠٠٢ لانتخاب مجلس شورى الطائفة ومجلس الحلّ والعقد وانتخاب الإمام والأمين العامّ. ومن خلال التنظيم الصارم للطائفة وما تتمتع به من نفوذ وإمكانيات مادية، يمكن فهمُ الأسباب التي جعلتْ من الطائفية قوةً حقيقيةً في السودان والتي كانت ـ كما ذَكَرْنا ـ توجُّهًا إيجابيّاً في الماضي حينما كانت القوى الاستعماريةُ تَستخدم الولاءاتِ القبليةَ لتفكيك المقاومة ضدها، فكان ظهورُ الطوائف تجاوزًا لإشكالية تفكيك الهوية أما في الحاضر فقد أصبح بقاءُ هذه الطوائف عائقًا أمام التطور الحضاري الشامل للسودان، بل أصبحت الطائفيةُ بمثابة تهديدٍ لوحدة السودان ذاته، وإنْ بطريقة غير مباشرة كما سيتّضح لاحقًا.

إنّ السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما دورُ هذه البنية في الأزمات الثلاث التي مازال السودانُ يحاول تفكيكها حتى الآن، ونعني بها: ١ ـ الأزمة والصراع بين الشمال والجنوب. ٢ ـ أزمة دارفور. ٣ ـ مشكلات شرق السودان؟

أولاً: الصراع بين الجنوب والشمال

رغم أنّ طروحات الجماعات المسلّحة التي قادت التمرُّداتِ في جنوب السودان تمحورتْ حول التهميش الذي يعانيه الجنوبُ جرّاء سيطرة نخبة الشمال على السلطة، فإنّ الصراع ارتدى في بعض جوانبه ثوبَ الصراع الديني. ولعبت التطوراتُ التاريخيةُ دورًا مهمّاً في هذا السياق، إذ نَظَرتْ نخبةُ الشمال إلى الجنوب على أنّه «البطنُ الرخو» للدولة السودانية بسبب التدخُّلات الأجنبية فيه على خلفية الصراعات الأفرو ـ عربية والدينية فالجنوب الذي يشكّل ربعَ مساحة السودان ينقسم سكانُه دينيّاً إلى ١٧/ مسلمين، و١٧/ مسيحيين، والباقي أتباع ديانات محلية ومنذ الاستقلال حاولت نخبةُ الشمال التي سيطرتْ على مؤسسات الحكم وقفَ ما أسمته بمحاولات تنصير أهل الجنوب، معتبرة أنّ حركة التنصير

أنا مش طائفي...
بس المسيحية ضمانة الحرية!

طبيعة الطائفية في السودان ومستقبلها

كانت أداةَ الاستعمار البريطاني في الماضي لأجل وقف زحف الإسلام والعروبة إلى قلب القارة الأفريقية وفي إطار محاولات وقف ما يسمّى بالتنصير، قامت الحكومة السودانية في العام ١٩٥٧ بتأميم مدارس الإرساليات المسيحية، كما فَرضتْ تعليمَ اللغة العربية في مدارس الجنوب. وفي العام ١٩٦٢ صدر قانونُ تحديد عمل البعثات التبشيرية، وتمّ حظرُ التبشير في أماكن معينة، وعدمُ الاعتراف بتحويل ديانة مَنْ هم أقلّ من ١٨ عامًا. وفي عام ١٩٦٤ تمّ طردُ هذه البعثات نهائيّاً من الجنوب

محاولات إيقاف التنصير، التي قابلتْها محاولاتٌ لفرض الأسلمة والتعريب على الجنوب، قادت المتمرِّدين على وضع التهميش إلى استغلال المنظور الطائفي ـ الديني والعرقي في بعض الأحيان من أجل جذب التعاطف داخليّاً وخارجيّاً. وبدلاً من أن ينتبه الحزبان الكبيران (الأمة والاتحادي) إلى خطورة تحويل الصراع الاجتماعي بين الشمال والجنوب إلى صراع ديني، عمدتْ حكوماتُ الحزبيْن إلى دفع الأمر إلى حافة الهاوية بمحاولة وضع دستور إسلامي للبلاد في منتصف الستينيات من القرن الماضي ولولا انقلابُ مايو ١٩٦٩ لانجرف الحزبان إلى صراع ديني مؤكد.

انطلاقًا من تلك اللحظة سيضع المتمرِّدون في الجنوب على رأس مطالبهم للبقاء ضمن السودان الموحَّد. التخلّي عن اللعب بالورقة الدينية وكان توقيعُ أول اتفاق لتحقيق السلام بين الشمال والجنوب في أديس أبابا عام ١٩٧٢ قد تم تحت رعاية مجلس الكنائس العالمية ومجلس كنائس أفريقيا، في إشارة واضحة إلى الاستقطاب الديني في قضيةٍ كانت وظلت أبعدَ ما تكون عن خصائص الصراعات الدينية. وفي هذا الاتفاق تمّ الاعترافُ بانفصال الهوية المسيحية الأفريقية للجنوب عن هوية الشمال العروبية الإسلامية

وفي دستور عام ١٩٧٣ نصت المادةُ التاسعة على أنّ العادات والشريعة الإسلامية هي مصادرُ التشريع الرئيسية، وأنّ الأمور الشخصية لغير المسلمين تَخْضع لقوانينهم الشخصية. كما أقرّت المادةُ السادسة عشرة من الدستور نفسه بالدور الإسلامي والمسيحي في الحياة الوطنية لشعب السودان، مع عدم تجاهل الجوانب الطبيعية أيضًا في المعتقدات الروحَية الأخرى (الديانات المحلية).

لم تكن اتفاقيةُ ١٩٧٢ سوى مناورة فرضتْها المواجهاتُ التي جَرَتْ بين نظام النميري الذي جاء عبْر انقلابٍ عسكري عامَ ١٩٦٩، وبين الأحزاب والقوى التقليدية في النظام السياسي السوداني. فقد رأى النميري آنذاك أنّ توقيع اتفاق سلام مع الجنوب، وإنْ كان سيثير ضدّه حفيظةَ القوى التقليدية في الشمال، فإنّه سيَضْمن على الأقل تأييدَ القوى السياسية في الجنوب، جنبًا إلى جنب مع تخفيف حدّة التوتر مع الجيران الإقليميين ومع القوى الدولية المهتمة بالمنطقة ومن ثم عاد النميري نفسُه إلى إجراء مصالحةٍ مع حزب الأمة عام ١٩٧٧ في أعقاب انتفاضة جَرَتْ قبلها بعام، وقاد تلك المصالحةَ الأنصارُ وحزبُ الأمة، في خطوةٍ أقلقت الجنوبَ المدركَ لإيديولوجيا حزب الأمة وقاعدتِه الاجتماعية في طائفة الأنصار وازداد الأمرُ سوءًا بلجوء النميري نفسه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣، الأمرُ الذي أدّى إلى نشوب الحرب مجدّدًا بين الشمال والجنوب ومرةً ثانية، عندما عاد حزبُ الأمة، بمشاركة الحزب الاتحادي، إلى السلطة عقب انتفاضة عام ١٩٨٦، جَرَتْ مناوراتٌ عديدةٌ من أجل استثمار قضية الجنوب لتخفيف الضغوط الإقليمية والدولية على السودان فوافقتْ حكومةُ الصادق المهدي في نوفمبر العام ١٩٨٦، في مباحثات جرت في أديس أبابا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، على وقف العمل بالشريعة الإسلامية، الأمرُ الذي أحرج حزبَ الأمة وشريكَه الحزب الاتحادي أمام قواعدهما في طائفتي الأنصار والختمية باعتبارهما قد تخلَّيا عن أحد أهم مرتكزات الطائفتين، ألا وهو الدفاع عن الإسلام والعمل على نشره وفقًا للأوامر الإلهية الثابتة في القرآن والسنّة. وقد استغلت «الجبهةُ القومية الإسلامية» بقيادة حسن الترابي تراجُعَ مصداقية قادة الطائفتين الكبيرتين أمام أنصارهما لمحاولة وراثة دورهما السياسي والاجتماعي في السودان، وهَدَّد الترابي آنذاك بالانسحاب من الحكومة متَّهمًا إياها بالخيانة. بل إنّ الانشقاقات عَرَفَتْ طريقَها إلى هياكل الأنصار وقواعده على خلفية رفض سياسة حزب الأمة تجاه الجنوب.

يبدو أنّ الإسلاميين المتشدّدين على استعداد لإدخال المجتمع السوداني في معارك لا معنى لها، مثل إثارة مسألة الشيعة في السودان رغم قلّة عددهم.

ورغم أنّ الصراع، كما ذكرنا، قد ارتدى في بعض الأحيان لباسَ الصراع الديني، إلا أنّه كان نوعًا من المناورات، سواء من قادة الشمال أو الجنوب. وبقيت حقائقُ التنوع العرقي والثقافي والديني عائقًا أمام محاولات أيِّ تيار لفرض رؤية تؤدّي إلى «تديين» الصراع بشكل كامل. ومن ثم ظلّ طرحُ جماعة «الجيش الشعبي» التي قادها «قرنق» يدور حول سودان جديد ديموقراطي يعترف بالحقوق المتساوية لكافة المواطنين، بغضّ النظر عن الجنس واللون والدين. وتدريجيّاً نَحَتْ نخبةُ الشمال ـ بما في ذلك أغلبُ التيارات الإسلامية ـ إلى الإقرار بالفيدرالية كحلّ لمشاكل السودان ككلّ، وبخاصةٍ مشكلةُ الشمال في مواجهة الجنوب، أو إلى تقبُّل فكرة انفصال الجنوب عن الشمال. بل إنّ انقلاب عمر البشير عام ١٩٨٩، والذي أتى مدعومًا من «الجبهة القومية الإسلامية» بزعامة حسن الترابي، لم يلبثْ أن تحوّل في اتجاه معالجة المشكلة في إطار التصوريْن السابقيْن. وقد عبّرتْ اتفاقيةُ السلام الموقّعة بين الحكومة السودانية وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ يناير عام ٢٠٠٥ عن هذين الإطارين معًا بالإقرار بضرورة وجود فترة انتقالية تمتدّ حتى عام ٢٠١١، وخلالها يَحْسم الشمالُ والجنوبُ معًا مصيرَ البقاء في سودانٍ موحّدٍ أو قيام دولتيْن منفصلتيْن إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب ولا يخلو نصُّ بروتوكل ماشاكوس، الموقَّع في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ والذي كان الأساسَ لاتفاق السلام في العام ٢٠٠٥، من دلالة على وجود البعد الديني في الصراع، إذ نصّ هذا البروتوكولُ على حق الجنوب في إقامة نظامه القانوني والاقتصادي الخاص الذي لا يَخْضع لقوانين الشريعة الإسلامية المطبَّقة في الشمال

وعلى أيّة حال، يظلّ المستقبلُ غامضًا ومنذرًا بتفجّر صراعات طائفية دينية، سواءٌ في حالة بقاء السودان موحّدًا في إطار حكومة فيدرالية بين الشمال والجنوب، أو في حالة انفصاله إلى دولتيْن. فالجنوب يعجّ بصراعات قبلية؛ وهناك أقلية عربية ومسلمة داخله؛ كما يوجد امتدادٌ لقبائل جنوبية في الشمال بدياناتها المحلية والمسيحية وبلغاتها المختلفة. وكل ذلك يدعو إلى القلق من التداعيات التى ستتركها عملياتُ التسوية القائمة الآن. وربما تَشْهد السودانُ مستقبلاً اشتدادًا للصراعات الدينية والمذهبية بعد أن تتلاشى الصراعاتُ «المناطقية.»

ثانيًا: الصراع في دارفور

خلافًا للصراع الذي دار بين الشمال والجنوب واحتوى في بعض جوانبه بعدًا طائفيّاً دينيّاً، فإنّ الصراع بين المتمردين في إقليم دارفور، الواقع في غرب السودان والذي يشكّل ما يَقْرب من خُمْس مساحة السودان، وبين الحكومة السودانية، قد دار في أغلبه حول قضية التهميش الذي يعانيه الإقليمُ الموزَّعُ بين ثلاث ولايات. ولما كان الإسلامُ هو السائد في دارفور، فإنّ الصراع مع الحكومة المركزية التي تعتنق الايدولوجيا الإسلامية لم يَدُرْ على الأرضية الدينية، بل دار في جانب منه على أرضية التنازع بين التيارات الإسلامية المختلفة، ورؤيةِ كلٍّ منها لما ينبغي عليه أن يقوم عليه الحكمُ في السودان، وفي الجانب الآخر (وهو الأكثر قوةً وفاعليةً) على أرضية الصراع الاجتماعي بين مركزٍ مهيمن وأطرافٍ مهمّشة. غير أنّ ظهورِ الإسلام السياسي دفع الولاءاتِ العرقية إلى الظهور، وهو ما تُمْكن ملاحظتُه في بروز الصراع بين القبائل الأفريقية والقبائل العربية. وعلى حين يصوِّر المنتمون إلى العنصر الأفريقي الصراعَ على أنّه يدور على خلفية ادّعاءات عربية تستدعي تفسيراتٍ سلفيةً حول الدور الرائد للعرب في الإسلام باعتباره دينًا عربيّاً تَشهد عليه حقيقةُ كون نزول القرآن بالعربية، فإنّ الحكومةَ السودانيةَ ذاتَ التوجُّه الإسلامي ترى أنّ الصراع ليس أكثرَ من صراع حول المرعى بين قبائل مستقرّة وأخرى رُحَّل، وأنّه لا يوجد فرزٌ عربي ـ أفريقي لأنّ بعض جوانب الصراعات في دارفور تَحْمل بعدًا أفريقيّاً خالصًا أو عربيّاً خالصًا فيما بين القبائل وبطونها.

ورغم نجاح الحكومة السودانية في توقيع اتفاق مع أحد الجماعات المتمردة (فصيل من «حركة تحرير السودان») في أبوجا عامَ ٢٠٠٥، إلاّ أنّ بقاء حركات أخرى (منها فصيل من «حركة تحرير السودان» بالإضافة إلى «حركة العدل والمساواة» ذات التوجه الإسلامي) خارجَ هذا الاتفاق أدّى إلى استمرار الصراع الذي ازداد تعقيدًا بتدخّل أطراف دولية وإقليمية فيه.

طبيعة الطائفية في السودان ومستقبلها

وتُصرّ حركاتُ التمرد في دارفور على اتخاذ نموذج السلام بين الشمال والجنوب نبراسًا تهتدي به لحلّ أزمة الإقليم على أساس تقاسم عادلٍ للسلطة والثروة، من دون طرح قضية الانفصال بشكلٍ واضح من قِبل أيّ أطراف التمرُّد، على خلافِ ما يجري بين الجماعات الفاعلة في الجنوب السوداني والتي يميل بعضُها إلى خيار الانفصال.

ثالثًا: الصراع في شرق السودان

يشكّل سكّانُ شرق السودان ١٢٪ من مجموع السكّان في الدولة، وتشكّل الطائفةُ الختمية التيارَ الغالبَ بين السكان، ولاسيّما في ولايتي البحر الأحمر وكسلا. وتقترب مشكلةُ شرق السودان من مشكلة دارفور في الغرب من حيث الشكوى من تهميش المركز للأطراف. وقد تمحورتْ حركةُ التمرّد على المركز حول فصيلَيْن هما فصيل «الأسود الحرة» وما يسمى بـ «مؤتمر البجة.» وقد شكّل الفصيلان معًا «جبهة الشرق» بتأييد من قبائل البجة والرشايدة. واستمدت هاتان الحركتان قوتَهما وفاعليتَهما ليس فقط من الداخل الذي يعاني أزمات اقتصاديةً واجتماعيةً طاحنة جرّاء سياسات الشمال المهيمن، ولكنْ أيضًا بسبب الصراعات الإقليمية، وبخاصةٍ الصراع الذي دام سنواتٍ طويلةً بين السودان وأريتريا، وأيضًا بسبب علاقة التحالف التي قامت في بعض الفترات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركات المتمرِّدة في الشرق. وقد تمكنت الحكومةُ السودانية، بوساطة اريتريا، من توقيع اتفاق مع «جبهة الشرق» في ١٩ يونيو عام ٢٠٠٦ وجاء في إعلان المبادئ «أنّ التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي يمثّل جوهرَ قضية الشرق.» وبالتالي فإنّ ضمان نصيب عادل من الموارد القومية مع التمييز الإيجابي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة تمثّل ضروراتٍ لأيّة تسوية عادلة ودائمة.

ومن نافل القول إنّ الطائفة الختمية، بحضورها القوي في النسيج الاجتماعي في شرق السودان، قد لعبتْ دورًا في الوساطة التي جرت مع «جبهة الشرق،» ولكنْ من دون أن يظهر ذلك بجلاء بسبب بروز الدور الأريتري الأكبر في التوصّل إلى التسوية.

خاتمة: السودان... نظرة مستقبلية

لا شك في أنّ عدم الاستقرار السياسي الذي عانته السودانُ منذ استقلالها عام ١٩٥٦، والدورَ السلبيَّ الذي لعبته «الطوائفُ» ولاسيّما طائفتا الأنصار والختمية بعد الاستقلال وأدّى إلى تقويض سلطة الدولة وظهور النزعات الانفصالية والجهوية والعنصرية، قد جعلا مستقَبل السودان محفوفًا بالمخاطر. فعلى الرغم من استمرار فاعلية الطائفتين الكبير في الحياة السياسية اليوم، فإنّ مصداقيتهما قد تعرّضتا للشكّ بسبب تناقض خطابهما المرتكز على أسس دينية مع ممارستهما، سواء أكانا في السلطة أمْ خارجها كما يبدو الإسلامُ السياسيُّ أحدَ العناصر التي قد تؤدّي إلى مزيد من إضعاف فكرة السودان الموحَّد بسبب لجوء بعض القوى في السودان إلى التمسك بالرباط القبلي والعرقي في مواجهة طروحاتٍ إسلاميةٍ متشددة تُعْلي من العروبة على حساب الأعراق الأخرى. بل يبدو أنّ الإسلاميين المتشددين على استعداد لإدخال المجتمع السوداني في معارك لا معنى لها، مثل إثارة مسألة الشيعة في السودان، رغم قلّة عددهم وقد برزتْ هذه القضية على خلفية أحداث احتجاج جَرَتْ في ديسمبر من العام الماضي في معرض الكتاب، حيث قام إسلاميون متشدّدون بمظاهرات احتجاج ضدّ إدخال بعض الكتب الشيعية «التي تسيء إلى أهل السُّنّة.»

وأخيرًا، يمكن القول إنّ استمرار فترة الاختبار للاتفاقات الموقَّعة مع الجنوب وفي دارفور وفي الشرق لا يتيح التنبُّؤَ الحاسمَ بمصير السودان الذي سيظلّ معرَّضًا لأزمات طائفية وعرقية وقبلية ما استمرّ العجزُ عن إقامة فيدرالية تعترف بحقوق كافة الطوائف والأعراق على أساس مبدإ المواطنة.

القاهرة

سعيد عكاشة

رئيس وحدة الدراسات في «المنظمة العربية لمناهضة التمييز،» وباحث في «مركز الدراسات بالأهرام »